

تطوير التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية
في شركات التأمين على الحياة
(بالتطبيق على سوق التأمين المصري)

د.عيد أحمد أبو بكر*

* أستاذ مساعد بقسم الرياضة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، مصر ، والمعار أستاذ مشارك بقسم العلوم المالية
والمصرفية ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة الأردنية .

المخلص

هيئة الإشراف والرقابة على التأمين بفحص مراكزها المالية.

وقد استخدم الباحث ١٣ مؤشراً مالياً تم حساب قيمهم من خلال البيانات المالية للشركات محل الدراسة والمنشورة في الكتاب الإحصائي السنوي الصادر عن الهيئة المصرية للرقابة على التأمين وذلك خلال الفترة من ١٩٩٧/١٩٩٦ - ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، وباستخدام التحليل العنقودي توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- المجموعة الأولى : مجموعة الشركات ذات الأداء المالي القوي (التي لا تعاني من أزمات مالية) تشمل : شركة مصر للتأمين ، شركة التأمين الأهلية ، شركة المهندس للتأمين ، شركة الدلنا للتأمين ، الشركة الأمريكية الفرعونية للتأمين (اليكو).
- المجموعة الثانية : مجموعة الشركات ذات الأداء المالي الضعيف (التي تعاني من أزمات مالية) تشمل : شركة الشرق للتأمين ، شركة قناة السويس للتأمين ، شركة التجاري الدولي للتأمين.

يقوم قطاع التأمين بدور هام في تنمية الاقتصاد القومي ، ولذلك فتحليل نتائج وتقييم أداء شركات التأمين يكتسب أهمية كبيرة حيث أن هذه الشركات تتعامل في أموال المؤمن لهم (عليهم)، فيعتبر التحليل المالي في هذه الشركات وسيلة لمساعد الإدارة في التنبؤ بالأزمات المالية وتحديد مواطن القوة التي يجب التركيز عليها وتميئتها، وتحديد مواطن الضعف التي يجب التغلب عليها.

استخدم الباحث أسلوباً إحصائياً جديداً وهو أسلوب التحليل العنقودي (Cluster Analysis) لتطوير التحليل المالي بغرض التنبؤ بالأداء المالي وسلامة المراكز المالية لشركات التأمين العاملة في السوق المصري والتي تراول التأمين على الحياة ، والذي من خلاله تم تقسيم الشركات إلى مجموعتين متباينتين في الأداء ، وهما المجموعة الأولى وهي المجموعة ذات الأداء المالي القوي (التي لا تعاني من أزمات مالية) والمجموعة الثانية وهي المجموعة ذات الأداء المالي الضعيف (التي تعاني من أزمات مالية) ، وذلك بغرض التنبؤ بالأزمات المالية التي قد تتعرض لها شركات التأمين في المستقبل ، كما أنه يسمح بتحديد مجموعة الشركات التي تحتاج إلى تدخل

المقدمة:

يساهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية ، ويرجع ذلك لما يمثله هذا القطاع من نقل مالي نتيجة للدور البارز الذي تقوم به شركات التأمين في تجميع المدخرات الوطنية مما يتطلب من هذه الشركات درجة عالية من الكفاءة المالية ، ويلقي العبء والمسئولية على الهيئة المصرية للرقابة على

يحتل قطاع التأمين موقعاً استراتيجياً بين القطاعات الاقتصادية الأخرى ، حيث أنه يوفر الحماية الاقتصادية المناسبة لموارد المجتمع البشرية والمادية ، وبذلك يعتبر الدرع الواقي من أية هزات قد تواجه الاقتصاد القومي ، ويؤدي دوراً رئيسياً في نمو واستقرار القطاعات الاقتصادية المختلفة ، كما

السياسات وتنفيذ القرارات في الشركات وقدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق ، بالإضافة إلى مساعدة وتمكين الجهات الإشرافية من متابعة تنفيذ السياسات العامة للدولة ، كما يهدف إلى مساعدة المستثمر في التعرف على النشاط والملاءة المالية لهذه الشركات .

وعلى ذلك فإن التحليل المالي هو الأداة القوية التي تبرز النتائج وتوضح مدى النجاح في تحقيق الأهداف أو الوصول إلى المستوى العالمي المحدد والمرتب ، ويهدف إلى التعرف على المتغيرات الأناسية المؤثرة في أداء شركة التأمين وأسبابها وعلاقة المتغيرات بالأسباب التي تكمن ورائها سواء كانت هذه للمتغيرات سلبية أو موجبة ، وهذه الأسباب قد تعطى إنذارا مبكرا لتغيير الاتجاه إذا كان سالب مما ينفذ الشركة من التعثر أو الفشل .

إن عملية التحليل المالي بهدف تقييم الأداء هي جزء من وظائف الإدارة في الشركة ووظيفة من وظائف الهيئات الإشرافية على شركات التأمين هدفها مدى نجاح الشركة في تحقيق الأهداف بكفاءة عالية ، ويتم التحليل المالي بعقد المقارنات للنتائج المحققة بالمقاييس والأهداف المحددة. مقدما في الخطة ، وعن طريق هذه المعدلات المحددة بالمؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء ، ولعلنا نتساءل الآن هل يختلف التحليل المالي في شركات التأمين التي تزاول تأمينات الحياة عن مثيلة التي تزاول تأمينات الممتلكات والمعنوليات (التأمينات العامة)؟، إن الأهمية التي يحظى بها التحليل المالي متفق عليها

للتأمين في تحقيق التزاماتها تجاه حملة الوثائق وحماية لحقوقهم ، وتجاه شركات التأمين ضمناً لاستمرارها في السوق وتحقيقها لمستوى مرتفع من الأرباح.

لاشك أن التطورات المستجدة في قطاع التأمين وما تحمله الحقبه للمقبله من تغيرات ومتغيرات ، يصبح من الأهمية بمكان أن تقوم هيئة الإشراف والرقابة على التأمين من استخدام أساليب تحليل غير تقليدية وذلك لمراقبة أعمال شركات التأمين وخاصة مراقبة المراكز المالية والاستثمارات ، ولذلك كتسب عمليات التحليل المالي أهمية كبيرة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي ، وتتعاظم أهميتها بوجه خاص في قطاع البنوك. وهيئات التأمين ، وترجع الأهمية القصوى للتحليل المالي في هذه المجالات إلى طبيعة شركات التأمين والتي تتيح لها الحصول على أموال طائلة تمثل حقوقاً حملة الوثائق ، حيث لا ترجع أهمية التحليل المالي إلى الدور الذي يقوم به كأداة لتقييم الأداء والحكم على كفاءة الإدارة فحسب ، بل ترجع إلى ضرورته في عمليات التخطيط المالي.

ويقوم قطاع التأمين بنور هام في تنمية الاقتصاد القومي ولذلك فتحليل نتائج وتقييم أداء هذا القطاع يكتسب أهمية كبيرة حيث أن شركات التأمين تتعامل في أموال الغير ، فيعتبر التحليل المالي وتقييم الأداء في هذه المؤسسات وسيلة للمساعدة في تحقيق العديد من الأهداف.

تهدف أساليب التحليل المالي إلى التعرف على مدى ما أسفر عنه تطبيق

تزاول تأمينات الحياة ، وهذه الأسباب تتمثل
في (عبده :١٩٨٦):

- ٤- إمكانية إنهاء التعاقد من جانب المؤمن له.
- ٥- تكاليف الحصول على العمليات.
- ٦- اللتباين الكبير في طبيعة الوثائق.

التزاماتها وفق استحقاقاتها ، وعدم تعرضها
لازمات مالية في المستقبل وسوف نقدم في
هذا البحث نموذج كمي للتنبؤ بالأزمات
المالية التي قد تواجهها بعض الشركات في
ضوء المؤشرات المالية التي تتبعها الهيئة
المصرية للرقابة-على التأمين.

تأمينات الممتلكات والمسؤوليات في المرتبة
الأولى محققة نسبة نمو في حجم أقساطها
وصل إلى ٦% عن العام الماضي ، وأصبحت
شركات التأمين على الحياة في مأزق تعاني
فيه من تراجع نسبة النمو في أقساطها ، كما
أشار التقرير إلى انخفاض عدد شركات
تأمينات الحياة وتعرض الكثير منها لآزمات
مالية أودت ببعضها إلى الإفلاس والبعض
الأخر لتأكل رأس مال هذه الشركات ، وقد
أرجع التقرير هذا الاختلاف في نمو أقساط
التأمين في كلا الفرعين لعدد من الأسباب من
أهمها زيادة أسعار التأمين على الممتلكات
والمسؤوليات (سليم:٢٠٠٤).

الأوسط - مكانة متميزة تعكس حالة الثقة في
الأداء الاقتصادي له، ففي حين تنقلص عدد
شركات تأمين الحياة في أكبر الأسواق

تماما في كلا النوعين من الشركات لما سبق
الإشارة إليه ، إلا إن هناك من الأسباب مايزيد
من أهمية هذا التحليل في الشركات التي

- ١- طول مدة العقد.
- ٢- طبيعة القسط المتساوي.
- ٣- تعاطف أهمية الاستثمار.

في السنوات الأخيرة تعرضت كثير من
شركات التأمين في دول كثيرة إلى توقفها عن
ممارسة النشاط نتيجة لتعرضها لآزمات مالية
لأبت إلى عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ،
مما أظهر أهمية وجود أساليب إحصائية
متقدمة للتنبؤ بمدى مقدره على مواجهة

طبيعة المشكلة :

في تقرير لشركة Swiss Re نشر في
عام ٢٠٠٤ (Swiss Re , ٢٠٠٤) عن
رصد اتجاه لبيدات تحسن أداء صناعة التأمين
العالمية وخاصة شركات التأمين المباشر
والتي حققت إجمالي دخل من أقساط التأمين
وصل في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٩٤١ بليون
دولار. وبنسبة نمو تقدر بنحو ٢% عن العام
السابق ، كما أكد التقرير حدوث انقلاب في
أسواق للتأمين العالمية ، يتمثل في تراجع أداء
شركات للتأمين على الحياة ، بعدما كانت لهذه
الشركات منذ منتصف الثمانينات وحتى نهاية
التسعينات المرتبة الأولى في نمو أقساط
التأمين المباشر إلا أن الحال قد بدأ يتغير بداية
من عام ٢٠٠٠ وتبدل الوضع لتأتي شركات

ومع حدوث هذا الانقلاب العالمي في أداء
شركات التأمين يحتل سوق التأمين المصري
- أحد الأسواق الواعدة في منطقة الشرق

المتقدمة ومنها السوق الأوروبي ، نجد أن عدد الشركات التي تزاول تأمينات الحياة في مصر في ازدياد دائم ، فبعد أن كان عددهم في أواخر التسعينات ٧ شركات فقط ، فقد وصل عددهم في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى ١٢ شركة محققة نمو في أقساط تأمينات الحياة وتكوين الأموال قدرت نسبته ٣٥,٨% عن العام السابق. والجدول التالي يوضح تطور أقساط تأمينات الحياة والتأمينات العامة ومعدل التغيير في كل منها خلال الفترة من ١٩٧٧/٩٦ حتى ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

جدول رقم (١)

تطور الأقساط المباشرة لتأمينات الحياة ولتأمينات الممتلكات والمسئوليات وإجمالي السوق ككل خلال للفترة من ١٩٩٧/٩٦ - ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بالألف جنيه

نسبة (٣)/(١)	إجمالي السوق		تأمينات الممتلكات والمسئوليات		تأمينات الحياة		بيان السنة
	معدل التغير السنوي	الأقساط المباشرة (٣)	معدل التغير السنوي	الأقساط المباشرة (٢)	معدل التغير السنوي	الأقساط المباشرة (١)	
٢٢,٧	١,٢	١١٨٩٥٧٥	(٠,٩)	١٣٠٥٢٣١	٩,١	٣٨٤٣٤٤	١٩٩٧/٩٦
٢٥,٢	٧,١	١٨١٠٢٤٤	٣,٧	١٣٥٤١٨٠	١٨,٧	٤٥٦٠٦٣	١٩٩٨/٩٧
٢٨,٨	٧,٣	١٩٤١٩٥٨	٢,١	١٣٨٣١١٢	٢٢,٥	٥٥٨٨٤٦	١٩٩٩/٩٨
٣٠,٩	٤	٢٠١٨٧٥٤	٠,١	١٣٩٤٦١٢	١١,٧	٦٢٤١٤٣	٢٠٠٠/١٩٩٩
٣١,٤	٤,٨	٢١١٥٤٥٦	٤	١٤٥٠٦٦٢	٦,٥	٦٦٤٧٩٥	٢٠٠١/٢٠٠٠
٣١,٥	٨	٢٢٨٣٧١٢	٧,٢	١٥٦٣٢٢٣	٨,٤	٧٢٠٤٨٩	٢٠٠٢/٢٠٠١
٣٢,٦	٢٦,٣	٢٨٨٤٣٨٨	٢٤,٤	١٩٤٥٠١١	٣٠,٤	٩٣٩٣٧٧	٢٠٠٣/٢٠٠٢
٣٥,٢	٣١,٨	٣٨٠٢٦٨٠	٢٦,٧	٢٤٦٤٢١١	٤٢,٥	١٣٣٨٤٦٩	٢٠٠٤/٢٠٠٣
٣٥,٥	١٢,٨	٤٣٨٨٧٩٢	١٢,٣	٢٧٦٧٠٦١	١٣,٧	١٥٢١٧٣١	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٣٨,٩	٧	٤٥٩١٠٣٣	١,٣	٢٨٠٣٥٠٠	١٧,٥	١٧٨٧٥٣٣	٢٠٠٦/٢٠٠٥
٤٢,٤	٢٣,٩	٥٦٨١٩٤٤	١٦,٨	٣٢٧٣٨٠٢	٣٥	٢٤١٣١٤٢	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٤٤	٣١	٧٤٤٧٧٧٦	٢٧,٤	٤١٦٩٩٥٠	٣٥,٨	٣٢٧٧٨٢٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي عن نشاط سوق التأمين في مصر، الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، أعداد مختلفة..

من الجدول السابق يتضح أن أقساط التأمين على الحياة في تزايد مستمر من سنة لأخرى ، فقد بلغت ٧٥٢,٨% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مقارنة بعام ١٩٩٧/٩٦ ، بالإضافة إلى أن نسبتها إلى إجمالي

الأقساط المباشرة للسوق ككل في تزايد مستمر ، فبعد أن كانت تمثل ٢٢,٧% من الأقساط المباشرة لإجمالي سوق التأمين المصري في عام ١٩٩٧/٩٦ أصبحت ٤٤% في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

إن الأزمات المالية تحدث في شركات التأمين نتيجة لعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيدها المحددة وهو ما يعبر عنه بالعرس المالي Insolvency or Financial distress ويمكن القول أن شركة التأمين ليست في

حالة عسر مالي في سنة ما إذا ما زادت الأقساط المحصلة لديها بالإضافة الى صافي الدخل من الاستثمارات عن ما تدفعه الشركة من مطالبات ومصروفات وكوبونات أرباح، وبالتالي نجد أن الأزمات المالية بشركات التأمين تتحقق نتيجة نقص السيولة والتي تقاس على مدى فترة زمنية قصيرة عبر التدفقات النقدية الداخلة (الأقساط وعائد الاستثمار)، والتي يجب أن تزيد عن التدفقات النقدية الخارجة (المطالبات المدفوعة ونفقات التشغيل) وذلك فان تحقيق السيولة خلال فترة قصيرة هي أمر ضروري للحفاظ على الملاءة المالية لشركات التأمين خلال فترات زمنية طويلة.

الدراسات السابقة :-

٢- أما دراسة (عبد الحميد وآخرون: ١٩٩٣) فقد قُدمت هذه الدراسة أسلوب كمي للحكم على الملاءة المالية لشركات التأمين الكويتية باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد حيث تميز هذا الأسلوب (من وجهة نظر الباحثين) بالسهولة في التطبيق كما انه من أكثر الأساليب ملائمة لسوق التأمين الكويتي - وأيضا مقدرة هذا النموذج على تصنيف الشركات وتحديد الشركة الأكثر احتياجا للفحص السريع لمراكزها المالية .

٣- دراسة (فضالة: ١٩٩٣) : وقد أشارت الدراسة إلى أهمية القيمة المضافة في قطاع التأمين عند تقييم أداء القطاع على المستوى القومي ، وذلك عن طريق تحليل مكونات إجمالي الناتج ، وإيجاد النسب المالية بين كل

١- دراسة (جودة: ١٩٩٣) : هدفت الدراسة إلى اقتراح نظام متكامل للتحليل المالي في شركات التأمين المصرية التي تمارس التأمينات العامة، وقد قام الباحث باستخدام (٦٣) مؤشرا ماليا ، وتم إجراء الدراسة التحليلية على شركات التأمين لمدة ٥ سنوات ، وقد انتهت هذه الدراسة إلى انه يمكن تصنيف شركات التأمين إلى ثلاثة مجموعات متميزة وذلك من خلال دالتي التمايز التي توصل إليها الباحث وقد كانت دقة النتائج ١٠٠% ، وقد اوصى الباحث بأهمية استخدام أسلوب تحليل التمايز المتعدد كأسلوب لتقييم أداء شركات التأمين حيث أنه من أفضل الأساليب الإحصائية في تصنيف شركات التأمين من حيث قوة مراكزها المالية :

التي لها أولوية خضوع لعملية فحص إضافي لمراكزها المالية ، أما المجموعة المتوسطة فهي تلك الشركات التي تعطى لها إنذار قبل وقوعها ضمن المجموعة الضعيفة ، أما المجموعة القوية فيجب تدعيمها وحثها على الاستمرار في التقدم .

٥- دراسة (عمار : ١٩٩٨) : تهدف الدراسة إلى تحديد نموذج كمي لقياس ألملاء المالية لشركات التأمين وفقاً للاتجاهات الحديثة المتمشية مع المعايير الدولية لشركات التأمين العاملة في مجال للتأمينات العامة ، ويساعد على تصنيف الشركات والتنبؤ بالصعوبات المالية التي قد تواجهها مستقبلاً وذلك بالاعتماد على بيانات السوق المصري خلال الفترة من ١٩٨٧/٨٦ وحتى ١٩٩٦/٩٥ .

وقد تناولت الدراسة تطبيق كل من مؤشرات التقييم النمطية المستخدمة في التنبؤ بالملاءة المالية لشركات التأمين في السوق المصري وعددها اثني عشر مؤشراً ، وكذلك المؤشرات النمطية المستخدمة في السوق الأمريكي وعددها ثمانية مؤشرات ، وذلك على فروع تأمينات الممتلكات والمستولية لشركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص وعددها ستة شركات ، وقد تم تحديد عدد مؤشرات للتقييم التي تقع داخل المدى النمطي أو المدى المقبول وتلك التي تقع خارج المدى .

في تصنيف شركات التأمين طبقاً لثلاثة مستويات هي (A : متميز ، B : مستقر ، C :

بند فيها ويخسب هذا الإجمالي حتى يتسنى تحديد مدى كفاية أداء الإنتاج .

كما أشارت للدراسة أيضاً إلى أهمية الفائض في قطاع التأمين كمؤشر لتقييم أداء هذا القطاع ، وهذا الفائض ليس مجرد مقابلة الإيرادات بالمصروفات بل هو محصلة العوامل الفنية التأمينية ، وهي عوامل تحكم عملية تقييم الأداء في كل قطاع من قطاعات التأمين سواء قطاع التأمينات العامة أو قطاع التأمين على الحياة ، وذلك لاختلاف هذه العوامل من قطاع لآخر ، وبالتالي فإن هذا الفائض يعد مؤشراً مالياً معقولاً للحكم على مدى كفاءة الأداء .

٤- دراسة (Kramer - Bet ، : ١٩٩٧)

: والتي اهتمت بأسلوب (لوغاريتم نسبة الاحتمالين) وقد تمكن هذا النموذج من تصنيف الشركات محل الدراسة إلى ثلاثة مستويات من الأداء (مستوى قوئى - مستوى متوسط - مستوى ضعيف) . وقد اظهر النموذج مقدره عالية على تصنيف وتقييم الشركات محل الدراسة حيث استطاع تصنيف ٩٣% من الشركات محل الدراسة على نحو مرضى .

واهم ما يميز هذه الدراسة أنها استطاعت أن توضح مركز كل شركة بالمقارنة بالشركات الأخرى ، وقد تم اعتبار أن المجموعة الضعيفة تحتوى على الشركات

وقد تم استخدام أسلوب تحليل التمايز Multivariate Discriminant analysis

العناقيد. من الشركات . وبالتالي أمكن من خلال تحديد هذه المجموعات التعرف على درجة هذه المشاكل أو درجة قوة مستوى الأداء.

٧- أمنا دراسة (عبد البازي ، محمود:٢٠٠٣): فقد ركزت على استخدام نظرية الفازي والاتحاد اللوجيستي في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين المصرية بهدف تقديم نموذج كمي للتنبؤ بالصعوبات المالية التي قد تواجهها شركات التأمين وذلك في ضوء المؤشرات المالية المستخدمة في السوق المصري والسوق الامريكى والمعايير العالمية لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين . واقتصرت الدراسة على تطبيق كل من مؤشرات تقييم الأداء المالي النمطية المستخدمة في السوق المصري أو الامريكى وذلك لفروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات وعلى شركات التأمين المباشر.

وبتطبيق نظرية الفازي على نتائج المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين المصرية محل الدراسة لتصنيف المشاهدات. خلال فترة الدراسة ٩٢/٩٢ وحتى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ أمكن تصنيف المشاهدات إلى مجموعتين فقط إحداهما تشير إلى المجموعة ذات الأداء المالي الجيد وذلك بنسبة ٢٨,٠% من إجمالي المشاهدات والأخرى تشير إلى المجموعة ذات الأداء المالي غير الجيد بنسبة ٤٧,٢% من إجمالي المشاهدات .

: غير مستقر) وذلك لقياس الملاءة المالية لشركات التأمين وتحديد أفضل المؤشرات لقياس استقرار الوضع المالي لشركات التأمين.

٦- دراسة (الجمل:٢٠٠٠): فقد ركزت على إمكانية استخدام التحليل العقودي في عملية تقييم الأداء ، وذلك من خلال تكوين مجموعات صغيرة من الشركات المتشابهة فيما يتعلق بعدة معايير هامة لتقييم الأداء ، ومن ثم إتاحة الفرص لتصميم وتنفيذ خطط مناسبة لتطوير أداء هذه الشركات .

وقد اهتمت هذه الدراسة بتطبيق أسلوب التحليل العقودي لتقييم أداء شركات قطاع الأعمال العام الصناعى وتحديد مزايا استخدام هذا الأسلوب فى التقييم . وقد اعتمدت الدراسة على بيانات الأداء خلال خمس سنوات من عام ١٩٩٥ وحتى عام ١٩٩٩؛ وقد اعتمدت الدراسة أيضا على متغيرات مالية وغير مالية لقياس الأداء. وقد استخدم الباحث أسلوب التحليل العقودي الذى أمكن من خلاله تجديد مجموعات أو عناقيد من الشركات بحيث لا يوجد اختلافات معنوية بين الشركات داخل المجموعة فيما يتعلق بالمتغير محل الدراسة ولكن توجد اختلافات بين مستويات الأداء بين المجموعات أو العناقيد المختلفة من الشركات فيما يتعلق بمتغيرات أخرى . وقد استخدم الباحث معدل العائد على صافى الأصول فى التحليل العقودي ، أى أنه استخدم متوسط العائد على صافى الأصول خلال الخمس سنوات التى تغطيتها الدراسة كمييار لتحديد

٩- دراسة (سليمان: ٢٠٠٦) : فقد ركزت الدراسة على استخدام أسلوب التحليل العنقودي في عملية تقييم الأداء المالي لشركات التأمين العاملة في السوق الأردني وهي : شركات التأمين المشتركة وعددها ١٨ شركة ، شركات التأمينات العامة وعددها ٧ شركات .

وتم استبعاد الشركة التي تمارس تأمينات الحياة وقد استخدمت الدراسة ١٦ مؤشرا ماليا وتم تقسيمها هذه المؤشرات إلى أربعة مجموعات تعبر كل مجموعة عن جانب من جوانب الأداء بالشركة وهي : مؤشرات لقياس السيولة ، مؤشرات لقياس الربحية النشاط ، مؤشرات لقياس ربحية الاستثمار ، مؤشرات لقياس المخصصات الفنية ، وذلك خلال الفترة من ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٥ ، وتم عن طريق استخدام أسلوب التحليل العنقودي تصنيف شركات التأمين محل الدراسة إلى مجموعتين (القوية - الضعيفة) بناءً على المؤشرات المالية موضوع البحث .

١٠- دراسة (حسين : ٢٠٠٦) : فقد ركزت الدراسة على تطبيق معايير تقييم الأداء على شركات التأمين المباشر العاملة في السوق المصري والتي تمارس التأمينات العامة ، وقد استخدمت للدراسة ٢١ مؤشرا ماليا وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وقد بينت الدراسة كيفية حساب كل مؤشر وحدوده : وقد قامت للدراسة بتقييم أداء شركات التأمين المباشر من خلال:

٨- دراسة (Brokett et. al, :٢٠٠٤) : اهتمت الدراسة بقدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق وحملة الأسهم ، وأيضا بالعائد على الاستثمار لما يمثله هذا المؤشر من كونه من أهم اهتمامات المستثمرين بالشركة ، وتناولت أيضا مدى إمكانية تحديد هامش القدرة على الوفاء بالتزامات بالنسبة لشركات التأمين الأمريكية ، حيث أن هذه المنشآت ذات ثقة مالية كبيرة ، بمعنى أن أي شخص يتعامل مع الشركة يثق فيها بدون الحاجة إلى ضمان أو رهن ويكفيه رأس مال هذه الشركة .

كما اهتمت هذه الدراسة بفحص وتحليل البيانات المستخرجة من شركات التأمين وذلك لقياس فاعلية هذه الشركات ، وقياس مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها والعائد على الاستثمار كنتائج لعملية التحليل ، ثم قامت بفحص مدى القدرة على الوفاء بالتزامات الشركة وتأثير ذلك على الفاعلية بالشركة ، وأيضا تم فحص تقييم الفاعلية بالشركات ودراساتها لبيان أثرها على هياكل الشركات وعلى ترتيبها في السوق وقد تم هذا الفحص بشكل منفصل لكل شركة ، والملاحظ في هذه الدراسة أنها اعتمدت على البيانات الفعلية المستخرجة من حسابات شركات التأمين لتقييم أداء الشركات الأمريكية من خلال ثلاثة أوجه مختلفة هي : فاعلية الأداء (للنشاط) ، القدرة على الوفاء بالتزامات ، العائد من الاستثمارات .

نسبة وذلك لاستخدامها في الأسلوب المقترح لتقييم الأداء ، وقد قسمت هذه النسب إلى أربع مجموعات تعبر كل مجموعة عن جانب من جوانب الأداء بالشركة (مؤشرات لقياس السيولة ، مؤشرات لقياس ربحية النشاط مؤشرات لقياس ربحية الاستثمار ، مؤشرات لقياس المخصصات الفنية)، وقد تم حساب قيم هذه النسب وفقا للبيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية لشركات التأمين خلال الفترة من عام ١٩٨٢ وحتى عام ٢٠٠١ ، وقد تم إجراء التحليل العنقودي على هذه النسب وذلك بغرض تقسيم الشركات محل الدراسة إلى ثلاثة مجموعات (قوية الأداء - متوسطة الأداء - ضعيفة الأداء) .

فروض الدراسة :

تعتمد الدراسة على تطبيق أسلوب التحليل العنقودي في تصنيف شركات التأمين على الحياة العاملة في السوق المصري إلى مجموعتين، تمثل المجموعة الأولى الشركات التي تعاني من أزمات مالية (ذات الأداء المالي الضعيف) والمجموعة الثانية الشركات التي لاتعاني من أزمات مالية (ذات الأداء المالي القوي) ، وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المستخدمة خلال فترة الدراسة.

وبذلك فإن البحث يعتمد على المنهجية العلمية في اختبار مدى صحة الفرض التالي:
يوجد اختلاف معنوي في أداء الشركات بين المجموعتين (الأولى والثانية) ولكن لا يوجد اختلاف معنوي في الأداء داخل المجموعة الواحدة عند إجراء التقييم حسب جميع المؤشرات ال ١٣ المستخدمة في البحث.

- مقارنة المتوسط لنسب تقييم الأداء بين الشركات ودراسة التباين في هذه النسب عن فترة الدراسة .

- إجراء اختبار للفروق بين متوسط النسب لكل شركة مع إجمالي الشركات باستخدام توزيع (ت) .

- تحديد العلاقة بين النسب لكل شركة مع إجمالي الشركات من خلال حساب الارتباط بين نسب الشركات ونسب إجمالي الشركات

١١- دراسة (الخولى:٢٠٠٦) : ركزت الدراسة على إدارة الأزمات المالية (مع التطبيق على أزمة السيولة) بشركات التأمين العاملة في السوق المصري والتي تمارس التأمينات العامة ، وقد تعرضت الدراسة لمفهوم الأزمات المالية بشركات التأمين والتي يترتب عليها للتعثر المالي وبيان أنواعه وأسبابه وإستراتيجية معالجة أسبابه ، كما تعرضت الدراسة لمفهوم السيولة في شركات التأمين وبيان الأساليب العلمية والعملية التي تستخدم لتقدير الحجم المناسب لها ، وأخيرا قدمت الدراسة أطارا نظريا لإستراتيجية لإدارة الأزمات المالية بشركات التأمين .

١٢- دراسة (عرفه:٢٠٠٦) : تهدف الدراسة إلى استخدام أسلوب التحليل العنقودي لتقييم أداء شركات التأمين العاملة في السوق المصري (شركات التأمين المباشر التي تمارس التأمينات العامة) وذلك بهدف ترتيبها من حيث أدائها المالي ، وقد استخدمت الدراسة مجموعة من النسب المالية عددها ٣٢

٦- معاونة هيئات الإشراف والرقابة في تحقيق أهدافها والتي تتمثل في حماية حقوق حملة الوثائق وضمان استمرارية الشركة في تقديم التغطيات للتأمينية.

هدف الدراسة :

نظرا للأهمية القصوى للتحليل المالي في شركات التأمين على: والتنبؤ بسلامة المراكز المالية الخاصة بها، تهدف الدراسة إلى اقتراح نموذج كمي يستخدم في التنبؤ بالأزمات المالية التي تتعرض شركات التأمين المبشرين في السوق المصري (قطاع تأمينات الحياة)، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:-

- اقتراح منهج متكامل للتحليل المالي لأداء شركات التأمين على الحياة.
- تحديد أهم مؤشرات التحليل المالي التي تتناسب مع ظروف السوق المصري.
- تحديد شركات التأمين التي تتعرض لآزمات مالية وذلك بغرض مراجعة مراكزها المالية.
- اقتراح نموذج كمي يساعد على تصنيف شركات التأمين من حيث الأداء المالي وسلامة المراكز المالية والتنبؤ بالأزمات المالية التي قد تواجهها مستقبلا.

تتبع أهمية الدراسة من النقاط الآتية:-

- ١- إن عملية التحليل المالي لأداء شركات التأمين على الحياة تفيد للعديد من الأطراف منها: المؤمن عليهم ، هيئات الإشراف والرقابة على التأمين ، المستثمرين الحاليين والمرتقبين ، إدارة شركات التأمين.
- ٢- يمثل قطاع التأمين جزءا كبيرا وهاما من القطاع الاقتصادي ، بل وهو القطاع الضامن لكل القطاعات الاقتصادية. الأخرى وبالتالي فإن تعرض إحدى شركات التأمين للآزمات المالية يكون له أثاره السلبية على القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- ٣- أهمية التحليل المالي لشركات التأمين للتنبؤ بمقدرة الشركة المالية على الوفاء بالتزاماتها والتنبؤ أيضا بمدى سلامة المراكز المالية لهذه الشركات.
- ٤- إمكانية تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستخدام الأساليب الكمية.
- ٥- زيادة عدد شركات التأمين على الحياة العاملة في السوق المصري مما يزيد من حدة المنافسة بينهما وما يترتب عليها من تخفيض الأسعار وبالتالي نقص التدفقات النقدية والتي قد تؤدي إلى مزيد من الآزمات المالية.

حدود الدراسة :

يستثنى من الدراسة شركة اليانز لتأمينات الحياة ، وشركة ايس لتأمينات الحياة وشركة إن.سي.جي.بي لتأمينات الحياة. وذلك لحدثة عهدهم في مجال التأمين، وبذلك سوف يقتصر التطبيق

يقتصر التطبيق العملي لهذه الدراسة على شركات التأمين المباشر التي تتناول تأمينات الحياة في السوق المصري بقطاعه العام والخاص وذلك خلال الفترة من ١٩٩٦/١٩٩٥ حتى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، سوف للعملي لهذه الدراسة على ثلاث شركات قطاع عام وهي (مصر للتأمين ، الشرق للتأمين ، التأمين الأهلية) ، خمس شركات قطاع خاص وهي (قناة السويس للتأمين ، المهندسين للتأمين ، الدلتا للتأمين ، الفرعونية الأمريكية لتأمينات الحياة ، التجاري الدولي لتأمينات الحياة).

المنهج وأسلوب الدراسة :

المرتبطة بموضوع البحث بغرض بناء الإطار النظري للدراسة.

- أسلوب الدراسة للتطبيقية : وذلك بتطوير التحليل المالي للنسب المالية في شركات التأمين التي تتناول تأمينات الحياة باستخدام الأساليب الكمية المناسبة للبيانات المنشورة في الكتاب الإحصائي السنوي الذي تصدره الهيئة المصرية للرقابة على التأمين والتي على أساس بياناتها تم تحديد النموذج الكمي المقترح.

اعتمد منهج الدراسة على أسلوبين لتحقيق أهدافها واختبار فروضها هما:-

- أسلوب الدراسة المكتبية : تهدف الدراسة المكتبية إلى تناول البحوث والدراسات المنشورة فضلاً عن المراجع العربية والأجنبية

المبحث الأول

التحليل المالي : مفهومه، أهميته ، أهدافه ، أساليبه

مقدمة:

الشركات على الوفاء بالتزاماتها قبل حملة الوثائق ، وذلك عن طريق استخدام بعض المؤشرات المالية التي تعتمد على كفاية المخصصات الفنية لمواجهة هذه الالتزامات .

وقد كان مفهوم التحليل المالي في بدايته هو دراسة وفحص وتحليل البيانات المعروضة بالقوائم المالية أو أي بيانات أخرى متاحة ،

تعد صناعة التأمين صناعة فنية متخصصة تستلزم مواكبة التغيرات والتطورات العالمية ، مما يتطلب تقوية المراكز المالية لشركات التأمين ، الأمر الذي يستدعي إجراء التحليل المالي لتقييم أداء هذه الشركات ، وتأكيداً لهذه الحقيقة فقد أصبح التحليل المالي من أهم وظائف جهات الإشراف والرقابة لمتابعة تنفيذ السياسات العامة للدولة ، ومتابعة قدرة هذه

وننتج تقييداً

ولا تتأتى تقوية الفرص المتاحة أمام شركات التأمين فى السوق المصرى - للتوسع أو لمواجهة المنافسة وخصوصاً الأجنبية - إلا بالتحقق من قوة للمركز المالية لهذه الشركات ، ولا يحدث ذلك إلا عن طريق التحليل المالى بالمفهوم الحديث غير بإلصاق على دراسة وفحص وتحليل البيانات الواردة بالقوائم المالية فقط ، وإنما تتعداه إلى مجموعة من المعايير بهدف حماية الشركة من التعرض للآزمات المالية (العسر المالى) وللمحافظة على حقوق المساهمين وحملة الوثائق وحتى تستقر الشركة فى طريق نجاحها (المستطوى :٢٠٠٣).

وبالمثل فإن بيان قيمة الأصول المتداولة

فى الميزانية لا يعتبر فى حد ذاته دليلاً على مقدره الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل ، وينطبق ذلك على الأصول الثابتة حيث أن الاكتفاء ببيان تكلفتها لا يعتبر مؤشراً على مدى كفايتها لتحقيق أهداف الشركة فيما يتعلق بإنتاج السلع أو تأدية الخدمات.

ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة إلى القيام

بالتحليل المالى للقوائم المالية وذلك لإمكانية توفير معلومات متنوعة لإغراض مختلفة ، ولذا فإن التحليل المالى يعتبر دراسة انتقادية للقوائم المالية للمنشأة بعد إعادة تبويبها التبيويب الملائم لأغراض التحليل ، مع الاستعانة بالبيانات الأخرى الضرورية التى لا تشملها تلك القوائم ، وذلك باستخدام الأساليب المتنوعة للتحليل ، بغرض توضيح

دراسة انتقادية بهدف الوصول إلى مؤشرات الأطراف بمتابعة أنشطة المنشأة وتقييم أدائها ، ومع التقدم فى كل من الأساليب الكمية من ناحية والحاسبات الآلية من ناحية أخرى ، الأمر الذى أدى إلى إمكانية استخدام أساليب إحصائية ورياضية معقدة ، فى ظل مجموعة من البيانات الإضافية المكملة بعد تبويبها التبيويب الملائم واستخدام أساليب إحصائية ورياضية وذلك بغرض إبراز الارتباطات التى تطرأ على هذه العناصر على مدى فترة أو عدة فترات زمنية وحجم واث هذا التغير على هيكل التمويل فى المنشأة.

مفهوم التحليل المالى:

تتضمن القوائم المالية العديد من المعلومات التى يتم عرضها فى صورة أرقام Absolute Amounts لا تعتبر فى حد ذاتها مؤشرات كافية للوفاء باحتياجات الأطراف المستفيدة من القوائم المالية ، فعند فحص هذه القوائم ربما لا يظهر لنا العلاقات الجوهرية والربط بين العناصر التى تضمها هذه القوائم ، فعلى سبيل المثال مجرد معرفة أن الشركة قد حققت ١٠٠٠٠٠ جنية صافى أرباح خلال السنة الحالية ، يعد محدود الأهمية إذا لم يقارن ذلك بمعلومات أخرى مثل صافى الربح للعام السابق ، مبلغ الأموال المستثمرة أو إيرادات العام الحالى أو صافى ربح الشركات الأخرى فى نفس الصناعة. ولاشك أن هذا الربط يمكن أن يضيف معلومات أكثر وضوحاً وتعكس على تحسين عملية اتخاذ القرارات.

المحاسبى نشاطه بإنتاجها ولذلك فكثيرا ما يطلق على التحليل المالى تحليل القوائم المالية (Financial Statement Analysis). (الاجبى: ٢٠٠٨).

مما سبق يمكن يعرف التحليل المالى بأنه عبارة عن تحليل للقوائم المالية لتقويم المركز المالى للمنشأة ونتيجة أعمالها فى الفترة الحالية والفترة الماضية للوصول إلى الوضع الأمل لأدائها فى الحاضر والمستقبل ، ويتم ذلك عن طريق الوصول إلى مؤشرات ونتائج تساعد الأطراف المهتمة على متابعة أنشطة المنشأة وتقييم أدائها عن طريق دراسة سلوك العديد من التغيرات بهدف زيادة كفاءة وفاعلية القوائم والتقارير المالية وترشيد القرارات الإدارية فى المستقبل".

٢- تفسير نتائج التحليل المالى للوصول منه إلى أهداف التحليل سواء خاصة بتحديد الاتجاه أو التنبؤ أو الرقابة أو اتخاذ القرارات.

توضح صافى الربح المحقق عن عمليات المنشأة خلال سنة مالية فى ضوء العلاقة بين بنود المصروفات والإيرادات ، كما تفيد دراسة عناصر الميزانية فى معرفة اتجاهات استخدام الأموال المتاحة من مصادرها المختلفة والتعرف على حجم المنشأة وقدرتها المالية وعناصر الأصول والخصوم ورأس المال.

أسباب ماحدث من نتائج ، وتقييم تلك النتائج وبيان الارتباطات بين عناصرها المختلفة ، وتببع طورها على مدار الفترات المالية المتتالية ، وإجراء المقارنة على أساس سليم بين المنشآت المتماثلة.

ويعرف التحليل المالى بأنه " عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة فى القوائم المالية إلى كم اقل وأوضح وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات" (عرفة: ٢٠٠٦).

كما يعرف التحليل المالى بأنه تحليل نتائج النظام المحاسبى المطبق وإرجاعه إلى العناصر المتسببة فى إحداثها ، وهذه النتائج هى ثمرة ونتاج النشاط المحاسبى فى أى مشروع أى القوائم المالية التى اختتم العمل

ويتصل استخدام مفهوم التحليل المالى بمرحلتين أساسيتين هما:
١- إجراء التحليل المالى المطلوب للوفاء بالغرض منه وباستخدام الأساليب المناسبة.

وبذلك يهتم التحليل المالى بصفة أساسية بالتدفقات النقدية للمنشأة سواء التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة بغرض التعرف على اقتصاديات المنشأة وجنواها المالية من منظور الربحية التجارية ، مع ملاحظة أن التحليل المالى يعتبر وسيلة الإدارة - أو القوائم بالتحليل- للتعرف على مدى ما أسفر عنه تطبيق السياسات أو تنفيذ القرارات ويرجع ذلك لدوره الهام فى تفسير وتحليل النتائج ، فتحليل البيانات التى تتوافر فى قائمة الدخل

الرقابة من خلال مؤشرات مالية مناسبة لطبيعة هذا النشاط وأهدافه ، لقياس مدى نجاح أو فشل هذه الشركات وهو ما يطبق عليه استعدادها لدفع مبالغ التعويضات الكبيرة فوراً دون أن تؤدي عملية السداد إلى تعثر أو إفلاس الشركة.

التي تقوم بالتحليل والهدف الذي تسعى إليه من خلاله.

وعلى الرغم من التسليم التام بأهمية التحليل المالي بشكل عام لكل للمؤسسات المختلفة ، إلا أن هذه الأهمية تتضاعف في المؤسسات المالية المنوط بها تجميع المدخرات من الأفراد بغرض إعادة استثمارها ، أو بغرض تعويضهم عن أية خسائر تلحق بهم من جراء تحقق اي الأخطار التي يتعرضون لها ، تلك اللوظائف التي تقوم بها البنوك وشركات التأمين إذ أن هذه المؤسسات تعمل بأموال الغير دائماً ، ومن هنا تبرز الأهمية المتضاعفة للتحليل المالي بها.

ونظراً لان التزامات شركات التأمين تتجاوز ما تقوم بتحصيله من أقساط بشكل كبير (نظراً لاعتمادها على احتمال تحقق الخطر لدى البعض من الكل) لذا كان التحليل المالي ذا دور عظيم في تلك المؤسسات على وجهه الخصوص وهو ما أدى الى اتفاق كافة الآراء العلمية والعملية في مختلف أسواق التأمين على ضرورة وجود معايير أو مستويات للملاءة المالية في الشركات التي تعمل في نشاط التأمين بصفة عامة.

يعتبر التحليل المالي هو أداة هيئات الإشراف والرقابة على للتأمين في مراقبة أعمال شركات التأمين في استخدام أموال حملة الوثائق واستثمارها ، فلا بد أن تكون

الملاءة المالية التي هي في شركات التأمين وإعادة التأمين تحدد بمقدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها كاملة عند المطالبة بها ومدى

أهمية التحليل المالي:

نظراً لان المنشأة - أيا كانت- كيان لا تعمل بمعزل عن البيئة المحيطة بها إذ تتعدد الأطراف المتعاملة معها كالمستثمرين والمستهلكين (العملاء) والموردين والحكومة،... وغير ذلك ، لذا فان لكل جهة من هذه الجهات اهتمامه الخاص بهذه المنشأة من جانب مصالحة معها أو من هنا يبرز الدور الهام الذي يلعبه التحليل المالي حسبما يتراءى لكل طرف من هذه الأطراف من نتائج هذا التحليل.

ولذلك فأهمية التحليل المالي تمتد إلى مساعدة الإدارة مساعدة حقيقية في التخطيط والرقابة وهما الوظيفتان الأساسيتان لإدارة أي مشروع ، كما أنها تساعد المصنّع والمقترض والباحث والعملاء والجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المهمة بالمجال في التعرف على جزئية معينة تهم كل منهم عن أداء المشروع واتجاهاته المستقبلية. (الابجى: ٢٠٠٨):

وعلى الرغم من اشتراك كافة الأطراف في الاعتماد على نتائج التحليل المالي في اتخاذ قرارات مبنية على أسس واضحة إلا أن جوانب التحليل المالي تختلف حسب الجهة

مجالا مناسباً للاستثمار ، وهناك إلى جانب هؤلاء ، الشركات وأخيرا الجهات الحكومية والمشرفين والمتمثلة فى هيئة الإشراف والرقابة ، وهيئة سوق المال.

من هذا المنطلق كان طبيعياً أن تتعدد الجهات صاحبة الاهتمام بالتحليل المالى فى شركات التأمين ، فإدارة الشركة وأصحاب الأسهم والمستثمرين الجند الذين يرون فى هذا النشاط

أهداف التحليل المالى:

يسعى إليها كل طرف ، على أن هناك هدفاً عام وشامل للتحليل المالى يتمثل فى إعطاء صورة حقيقية وواضحة عن مواطن الضعف والقوة فى أداء المنشأة محل التحليل وخاص فيما يتعلق بالجوانب التالية:

ذكرنا فيما سبق أن أهمية التحليل المالى تنشأ من تعدد الجهات التى تهتم بالمنشأة محل التحليل، ويكون لكل جهة من هذه الجهات اهتمامها الخاص بجانب أو أكثر من جوانب النشاط بالمنشأة ، ومن هنا تتعدد الأهداف التى

٤- كفاءة المنشأة فى استغلال مواردها واستخداماتها المختلفة.

١- المتانة المالية للمنشأة (الكفاءة المالية أو الملاءة المالية).

٥- التعرف على التدفقات النقدية للمنشأة.

٢- موقف السيولة.

٦- التنبؤ بالفضل المالى للمنشأة.

٣- موقف الربحية.

خاصة وباستخدام المعلومات المكملة الأخرى لتحقيق الأهداف التالية (الابجى :٢٠٠٨):

بينما يرى البعض أن التحليل المالى يهدف إلى إجراء تحليل المعلومات الواردة بالقوائم المالية المعدة لإغراض

٥- تقييم الأداء.

١- التعرف على الوضع الاقتصادى والمالى للمشروع.

٦- إمداد الأطراف الخارجية بالمعلومات المفيدة عن المشروع.

٢- الوقوف على الاتجاه العام لنشاط المشروع.

٧- علاج الظروف غير الطبيعية التى يعانى منها المشروع.

٣- التنبؤ.

٨- اتخاذ القرارات.

٤- الرقابة.

ذاته ، وإنما وسيلة الإدارة لتحقيق عدة أهداف أهمها (الزبيدي :٢٠٠٠) :

ويرى البعض انه لا يمكن اعتبار التحليل المالى بتعريفاته السابقة هدفاً فى حد

عام ، والموقف النقدى منه على وجه الخصوص .

١- يعد التحليل المالى وسيلة الإدارة فى تقييم الوضع المالى للشركة بشكل

- ٢- يضمن التحليل المالي تقييم الموقف الاستراتيجي لمنشأة الأعمال من خلال تحديده لنقاط القوة والضعف في البيئة الخارجية للشركة .
- ٣- يساعد التحليل للمالي في تقييم الأداء من خلال تقييم نتائج قرارات الاستثمار وقرارات التمويل .
- ٤- يضمن التحليل المالي مقارنة البيانات والمعلومات الفعلية مع البيانات والمعلومات المخططة (المعايير) ، وتحديد الانحرافات ، وبالتالي تحليلها ومعرفة مسبباتها باستخدام بعض الأساليب الفنية .
- ٥- يساعد التحليل المالي في تمكين إدارة المنشأة من رسم أهدافها وسياساتها التشغيلية ، وبالتالي يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة نشاطها الاقتصادي .
- ٦- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة سواء كانت هذه الفرص على مستوى المنشأة ذاتها أو على المستوى القومي
- ٧- يوفر التحليل المالي مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي والمخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى منشأة الأعمال وعلى المستوى القومي ، وبالتالي إعداد الموازنات التخطيطية والخطط السنوية اللازمة .
- ٨- يمكن التحليل المالي من خلال نتائجه في التنبؤ باحتمالات تعرض المنشأة إلى الفشل وما تقود إليه من إفلاس وتصفية .
- ٩- يساعد التحليل المالي الإدارة في تحديد المشاكل التقنية والاقتصادية والمالية والمساعدة في تقديم البيانات الخاصة بمعالجتها .
- ١٠- يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة ، وبالتالي يمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة .
- ١١- يساعد التحليل المالي في توقع مستقبل منشآت الأعمال من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها ، وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لمواجهة احتمالات الإفلاس ، وإنقاذ الملاك من أي خسائر محتملة .
- ١٢- يساعد التحليل المالي في تحديد للعوامل المؤثرة في القيمة السوقية لأسهم المنشأة ، وما إذا كانت هذه العوامل تنسم بالاستمرار أم أنها حالة مؤقتة ، حيث يعد هذا المجال من أهم مجالات التحليل المالي باعتبار أن تعظيم القيمة السوقية لأسهم المنشأة أو تعظيم ثروة الملاك

تدور حوله كل قرارات الإدارة
الرشيده .

١٣- .بمفهوم تعظيم القيمة السوقية للأسهم
العادية هو الهدف.الاستراتيجى الذى

أساليب التحليل المالى:

مستخدميها ومن وجهة نظر الإدارة فى ظل
الظروف الاقتصادية السائدة ، تتعدد أنواع
التحليل المالى حسب الغرض منه ، وحسب
طبيعة النشاط موضوع التحليل ، ومن أهم
أنواع التحليل المالى ما يلى (عرفة :٢٠٠٦):

وتحليل القوائم المالية يعتبر بمثابة
المرحلة الأولى من مراحل فهم وتفسير
محتوى تلك القوائم وذلك بغرض استخدامها
فى المجالات المختلفة.من وجهة نظر

٥- التحليل المالى باستخدام النسب
المالية.

١- تحليل بواقى الانحدار .

٢- التحليل المالى الرأسى .

٣- التحليل المالى الأفقى .

وفىما يلى شرح مختصر لهذه
الأنواع:

٤- التحليل متعدد المتغيرات للمؤشرات
المالية.

١- تحليل بواقى الانحدار (المتبقيات) :

العام للعائد على السهم فى السوق . ويعبر
عنها بنموذج تسعير الأصول الرأسية
Capital Assets Pricing (CAPM)
Model ، هذا وتحدد قيمة المتبقيات بالفرق
بين القيمة الفعلية للعائد على السهم محل
الدراسة والقيمة المتوقعة للعائد على نفس
السهم.

يأخذ هذا الأسلوب فى الاعتبار المناخ
التحليلى لكل من أسلوب السلاسل الزمنية مع
القطاع الزمنى فى فترات معينة ، وفى العادة
يتم استخدام هذه الطريقة لدراسة القيمة
السوقية للأسهم والسندات التى يتم تداولها فى
سوق رأس المال ، ويتم ذلك من خلال تحديد
العلاقة المالية بين معدلات العائد المتوقعة
على نوعية معينة من الأسهم بالنسبة للمتوسط

٢- التحليل المالى الرأسى :

انه يهتم بقياس النسب المئوية لتوزيع عناصر
القوائم المالية مما يساعد الإدارة فى فهم
مكونات القوائم المالية بطريقة أكثر سهولة ،

ويطلق عليه التوزيع النسبى لعناصر القوائم
المالية ويهتم بقياس نسبة كل عنصر إلى
اجمالى العناصر فى القائمة المالية ، بمعنى

أداء الشركة في هذه الفترة ، واكتشاف نواحي القوة والضعف ، ومع ذلك يظل بحاجة إلى أن يتم تدعيمه بتحليلات أخرى .

وفيما يتعلق بالميزانية العمومية فإن التحليل الرأسي بالنسبة لها يسمى بالميزانية العمومية المنوية أو الميزانية ذات الحجم الاقتصادي بسبب تقليص حجمها من أرقام مطلقة إلى أجزاء المائة الواحدة ، وأما بالنسبة للتحليل الرأسي لقائمة الدخل فإنه يسمى بكشف الدخل النسبي أو كشف الدخل ذي الحجم الاقتصادي بسبب تقليص حجم قائمة الدخل من أرقام مطلقة إلى أجزاء المائة الواحدة .

ويساعد التحليل المالي الرأسي في تقديم عدة مزايا للمحلل المالي ، ولإدارة الشركة منها ما يلي: (الزبيدي : ٢٠٠٠) .

عبر الزمن ، وبالتالي إمكانية دراسة مسيبات هذا التغيير .

د- يساعد التحليل الرأسي على إجراء المقارنات بين الشركات المماثلة ، بالنسبة للمعدلات السائدة بالقطاع الذي تنتمي إليه هذه الشركات .

مما سبق يمكن القول بأن التحليل المالي الرأسي يعد منهجاً يساعد المحلل المالي في تقييم الأداء الإداري .

حيث أن الاعتماد على للقيم النقدية المطلقة بتلك القوائم قد لايساعد على فهم مغزى محتوى تلك القوائم ، والتحليل الرأسي (النسبي) يعتبر من أهم وسائل وأدوات التحليل للقوائم المالية ومن أكثرها شيوعاً حيث يعتبر وسيلة لتقييم الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر القائمة المالية خلال فترات محاسبية متتالية ومن هنا يمكن استخدامها لتقييم الاتجاه العام لهذه الأهمية النسبية.

ويقصد بهذا النوع من التحليل تقييم أداء منشأة الأعمال من خلال إيجاد العلاقة بين فترات أو بنود جانب واحد فقط من الميزانية العمومية (أى جانب الأصول أو الخصوم) وقائمة الدخل ، ولكن لجانب واحد فقط ، وعادة ما تتم المقارنة بين أرقام حدثت في نفس الفترة المالية استبعاداً لأثر أية تغيرات مفاجئة ، وعادة ما يتصف هذا النوع من التحليل بالسكون ، وعليه فإنه يساعد في تقييم

أ- تركيزه على المدة المالية موضع البحث والمحددة من قبل المحلل المالي .

ب- دراسة التغيير في الأهمية النسبية لكل بند إلى المجموع المنسوب إليه .

ج- يساعد التحليل الرأسي على ملاحظة التغيير في الأهمية النسبية لكل بند

كما يمكن القيام بهذا التحليل في حالة النسب المالية ، حيث يمكن أن نقارن نسبة ما بمثلاتها في فترات زمنية سابقة ، مما يسمح بتتبع حركة هذا المؤشر أو النسبة عبر الزمن ، مما يساعد الإدارة على اتخاذ القرارات الرشيدة .

وبالتالي فإن هذا الأسلوب يمكن اعتباره أسلوبا مهما في تقييم الأداء الإداري مقارنة بالتحليل الرأسي الذي تقتصر جرائعه على فترة زمنية واحدة ، إلا أنه تؤخذ عليه عدة انتقادات أهمها ما يلي :

أ- احتمال ظهور تغيرات كبيرة لأقل البنود أهمية بالميزانية نظرا لسرعة تغير هذه البنود مقارنة بالبنود الأكثر أهمية.

ب- اعتماد هذا الأسلوب على الأساس التي ربما لا تمثل مدة اعتيادية من حياة المنشأة كمقياس للتغيرات اللاحقة .

ويهتم بدراسة التغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة إلى أخرى ، بمعنى آخر يمكن القول أن التحليل الأفقي يساعد على فهم وتفسير الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر القوائم المالية ، وهو عملية التحليل التي تهتم بعملية تقييم الأداء خلال فترتين زمنيتين وذلك بإيجاد العلاقة الأفقية بين بنود أو فقرات قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) أو قائمة الدخل ، أي توضيح العلاقة بين أرقام نفس البند ولكن على مدار سنوات مختلفة ، وذلك بهدف دراسة الاتجاهات والتغيرات التي تحدث في كل بند زيادة أو نقصانا ، وبمعنى آخر فإن التحليل الأفقي يعد تحليلا ديناميكيا لأنه يبين التغيرات التي حدثت فعلا .

وكمثال لذلك مقارنة التغيرات الحادثة في صافي الربح أو في قيمة الأصول المتداولة على مدار سنتين مثلا ، ولهذا يمكن أن نسمى هذا النوع بتحليل الاتجاهات ، وذلك لان قيمة أي بند من بنود الميزانية في سنة الأساس يساوي 100% وعلى أساسه تقاس تقلبات هذا البند في الفترات التالية.

٤- التحليل متعدد المتغيرات للمؤشرات المالية :

ويعتمد هذا النوع على عدة مؤشرات مالية بأوزان ترجيحية (أوزان نسبية) مختلفة ، غير أن اعتماد ذلك التحليل على الأوزان النسبية كان السبب الرئيسي لتوجيه عدة انتقادات إليه ، حيث

يعمل التحليل متعدد المتغيرات للمؤشرات المالية على خلق تشكيلة معينة من عدة مؤشرات مالية تهدف إلى تحديد مؤشر عام واحد يعبر عن وجهة نظر معينة في التحليل المالي .

استخدام هذا النوع من التحليل يترتب عليه عدة مشاكل رئيسية أبرزها ما يلي :

ج- طبيعة العلاقة بين هذه المؤشرات ،
ولوزانها النسبية والتي يمكن حسابها
رياضيا وإحصائيا.

يعتمد في تحديد الأوزان النسبية على الخبرة
الشخصية للمحلل أو متخذ القرار دون وجود
أساس علمي واضح وثابت ، ومن ثم فإن
أ- ضرورة تحديد نوعية المؤشرات
المستخدمة في التحليل .

ب- كيفية حساب الأوزان النسبية لكل
مؤشر، وتبرير هذا الحساب علميا.

٥- التحليل المالي باستخدام النسب المالية :

السياسات في المنشأة. وقد تطورت أساليب
استخدام النسب المالية من مرحلة قياس طرق
التمويل الداخلي مروراً بدراسة سياسات
التمويل الخارجي من خلال دراسة السيولة
والسندات والقروض ، وفي حقبة تطور أخرى
هدف التحليل المالي باستخدام نسب المالية
إلى دراسة أسباب الفشل المالي لتجنبه وصولاً
إلى مقارنة أداء الشركات ببعضها البعض
(مظهر: ٢٠٠١).

ويمكن أن تقسم النسب المالية وفقاً للمجال
الذي تشق منه إلى فئتين هما (الزبيدي
: ٢٠٠٠):

٢- نسب هيكلية : وهي النسب المالية التي
تمثل العلاقة بين قيمة
بندين أو أكثر من بنود
القوائم المالية في لحظة
زمنية معينة وعلى مدار
نفس الفترة المحاسبية .

النسبة المالية هي علاقة بين بسط ومقام يمثل
كل منهما بنداً أو مجموعة بنود من الحسابات
الختامية ، فالأرقام المطلقة الواردة بالحسابات
الختامية قد لا تعنى شيئاً ، وقد لا توضح
الوضع المالي للشركة ولا مستوى الأداء بها ،
مما يستدعي ربطها ببعضها البعض بشكل
نسبي للحصول على نتائج ذات مضمون محدد
يفيد في عملية تقييم الأداء .

وتعتبر النسب المالية من الوسائل
المهمة للإدارة في مجال التنبؤ بمستقبل
المشروعات ، وتقدير اتجاه هذه المشروعات
في المستقبل ، واتخاذ القرارات الرشيدة ،
وقياس اثر تطبيق الاستراتيجيات وتنفيذ

١- نسب اتجاهية : عندما تمثل النسب المالية
حركة أو اتجاه تغيير
قيمة بند معين من بنود
الحسابات الختامية على
مدار فترة زمنية .

-٢-

تحليل السلاسل الزمنية : وفيه يتم دراسة وتحليل اتجاهات المؤشرات مع بعضها البعض من خلال التقارير النمطية لعدة سنوات أو فترات ، ويتم اختيار أحد الفترات المالية واعتبارها سنة أساس ثم التعبير عن عناصر الفترات التالية لها كنسبة من الأساس ، أو مقارنة بيانات إحدى الشركات لعدد من السنوات (مظهر: ٢٠٠١).

التي تنتمي إليها المنشأة محل التحليل ، ويمكن إجمال هذه المعايير فيما يلي:

- ١- المعايير التاريخية : وهي تلك المعايير التي تستمد من أداء المنشأة ذاتها في الماضي.
- ٢- معايير الصناعة أو القطاع : وهي المعايير المستخدمة من القطاع أو النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه المنشأة محل الاهتمام .
- ٣- المعايير المطلقة وهي عبارة عن مجموعة المعايير المتعارف عليها والمستمدة من التجارب العملية.

هذا ويمكن استخدام أسلوب النسب المالية من خلال نوعين من التحليل هما:

- ١- التحليل القطاعي : وفي هذا النوع يتم اختيار قطاع زمني أو اقتصادي معين ، ويتم مقارنة المؤشرات الناتجة من التحليل مع المؤشرات المستهدفة أو المعيارية للصناعة.

وقد قام الباحث في الدراسة الحالية باستخدام التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية ، وإجراء عمليات التحليل الإحصائي بأسلوب التحليل العنقودي كأحد الأساليب الإحصائية الحديثة التي يمكن استخدامها في مجال تقييم الأداء المالي ، عند إجراء التحليل المالي يكون من الضروري توافر مجموعة من المعايير التي يمكن القياس عليها ، وبالتالي يمكن متابعة التغيرات التي تطرأ على المؤشرات المالية وهذه المعايير قد تستمد من المنشأة ذاتها وقد تستخدمه الصناعة

الأسلوب الإحصائي المستخدم: التحليل العنقودي (Cluster Analysis)

مقدمة:

، ولذلك سوف يستخدم الباحث أسلوب إحصائي غير تقليدي يستخدم في عملية التحليل المالي بالنسبة المالية وتقييم الأداء بهدف التنبؤ بالأزمات المالية في شركات التأمين التي تمارس التأمين على الحياة ، وهو أسلوب التحليل العنقودي Cluster Analysis.

تعتمد معظم الدراسات في عمليات التحليل المالي لتقييم أداء شركات التأمين وقيلس الملاءة المالية لها على نوعين من الأساليب الإحصائية وهما تحليل الانحدار المتعدد وتحليل التمايز (المنصوري: ١٩٨٦) ، (عمار: ١٩٩٨) ، (ابوبكر: ٢٠٠٣) ، (ابوبكر: ٢٠٠٦) ، (جودة: ١٩٩٣) ، (عبد الحميد: ١٩٩٨) ، (حسين وآخرون: ١٩٩٠)

تعريف التحليل العنقودي:

خواص أخرى خلاف تلك الخاصة. ()
(Leonard ,Brian Everitt ,et.al., ٢٠٠١
Kaufman , ٢٠٠٣)

يستخدم الباحث أسلوب إحصائي جديد وغير تقليدي في عملية التحليل المالي للنسب المالية بغرض التنبؤ بالأزمات المالية التي تتعرض لها شركات التأمين التي تمارس تأمينات الحياة وهو أسلوب التحليل العنقودي . والتحليل العنقودي نوعا من الأساليب المستخدمة في تجميع المفردات والأشياء في مجموعات صغيرة يطلق عليها عناوين . فالمفردات داخل كل مجموعة عنقودية يوجد بينها نوع من أنواع التشابه بين عناصرها وفي نفس الوقت تكون مختلفة عن المفردات الموجودة في المجموعات العنقودية الأخرى .

يهدف التحليل العنقودي الى تصنيف عينة المشاهدات الى فئتين (أو أكثر) متمايزتين ولكن مجهولتين بالاعتماد على تشكيلات من فئات المتغيرات وعادة يكون الغرض من هذا التحليل هو اكتشاف نمط معين ينظم المشاهدات والتي غالبا ما تكون أفراد أو أشياء ويقسمها الى مجموعات تتمتع عناصرها بخواص مشتركة ، فيمكن لشخص ما بسهولة التنبؤ بتصرفات أو خواص أفراد آخرين أو أشياء أخرى بالاعتماد على معرفة الفئات التي تنتمي إليها هؤلاء المفردات سواء كانت أشخاص أو أشياء وذلك اذا كانت عناصر تلك الفئات تشترك معا في نفس الخواص ، ولكن بصفة عامة يكون أصعب لهذا الشخص التنبؤ بدقة بتصرفات أو خواص المفردات بالاعتماد على مشاهدات قائمة على تصرفات أو

النتائج - ولكن يتم اخذ النتائج كما هي
واعتبارها معنوية .

وتهدف هذه الدراسة إلى استخدام
أسلوب التحليل العنقودي بغرض تقسيم
الشركات محل الدراسة إلى مجموعتين وذلك
حسب التشابه في قيم المؤشرات المالية
المحسوبة ، ويقوم التحليل العنقودي بحساب
متوسط لكل مؤشر لكل مجموعة من
المجموعتين الناتجتين عن التحليل . ثم يتم
وضع درجات (رتب مرجحة) لمتوسط كل
مؤشر داخل كل مجموعة ، في النهاية يتم
جمع هذه الرتب لكل مجموعة من المجموعتين
لتحديد المجموعة القوية ثم المجموعة
الضعيفة . سيتم إعطاء وزن ترجيحي لكل
متوسطات المؤشرات المالية داخل كل
مجموعة لتحديد المجموعة القوية والضعيفة ،
ذلك بإعطاء المتوسط الأفضل درجتان
والأضعف درجة واحدة .

ومن المتعارف عليه أن تحديد درجة
جودة المؤشر المالي تكون من خلال معرفة
اتجاه هذا المؤشر ، هل يتجه للارتفاع أم
للانخفاض في قيمته . وقد اتفق على أن جميع
المؤشرات تعتبر أفضل كلما اتجهت قيمتها
للارتفاع فيما عدا : معدل الإلغاءات ، معدل
التكلفة الإنتاجية ، معدل التكلفة الإدارية ،
معدل التكلفة الكلية .

وعلى ذلك فقد تم تعريف التحليل العنقودي
بأنه أحد أساليب تحليل المتغيرات المتعددة
ويستخدم هذا التحليل لأغراض التقسيم
والتصنيف وتقييم الأداء للمتغيرات أو الأفراد
أو الأشياء على أساس أحد مقاييس التشابه أو
التطابق أو الارتباط بين كل اثنتين من
المفردات الخاضعة للتحليل في ضوء مجموعة
من الخصائص أو المؤشرات التي أشتمل
عليها التحليل . (سليمان: ٢٠٠٦) ، (عرفة :
٢٠٠٦) .

كما يمثل التحليل العنقودي نوعاً من
الأساليب المستخدمة في تجميع المفردات
والأشياء في مجموعات صغيرة يطلق عليها
العناقيد ، فالمفردات داخل كل مجموعة
عنقودية يوجد بينها نوع من أنواع التشابه بين
عناصرها ، وفي نفس الوقت تكون مختلفة
عن المفردات الموجودة في المجموعات
العنقودية الأخرى . ويطلق أيضاً على عملية
التحليل العنقودي عمليتي التحليل التصنيفي أو
عملية التصنيف الرقمي (Michael ، ٢٠٠١ ،
W. Berry) .

ولعل من أهم ما يميز أسلوب التحليل
العنقودي هو عدم وجود أي اختبار إحصائي
له ولأنه لا يحتاج إلى اختبار مدى معنوية

الفرق بين التحليل العنقودي وتحليل التمايز وتحليل الانحدار المتعدد :

منهم جميعا سواء في الدراسات السابقة أو في هذه الدراسة هو هدف واحد ، ألا وهو تقييم الأداء والتصنيف للشركات محل الدراسة ، ولذلك لزم توضيح للفرق بين هذه الأساليب كما يلي: (Mark S., Alderfer, ٢٠٠١) ، (Michael , W., Berry, ٢٠٠١) معرفة (٢٠٠٦).

يعد أسلوب تحليل التمايز وتحليل الانحدار المتعدد من أهم الأساليب الإحصائية الحديثة المستخدمة في عملية تصنيف وتقييم الشركات ، وقد تم استخدام هذه الأساليب في العديد من الدراسات السابقة ، غير أنه من الملاحظ أن هذين الأسلوبين بالإضافة لأسلوب التحليل العنقودي المستخدم في هذه الدراسة للهدف

أولاً: أسلوب تحليل التمايز

المالية للشركة ، حيث تترجم في صورة رقم واحد يمكن على أساسه تصنيف أي شركة جديدة يراد تصنيفها إلى أحد مجتمعات الدراسة .

يأخذ هذا الأسلوب في الاعتبار العلاقات المركبة بين مختلف المفردات أو النسب المالية ، ويسمح بتوفير نظام لتصنيف الشركات ، ويستخدم هذا الأسلوب للتمييز بين مجتمعين أو أكثر بناء على خصائص المجتمع والتي يعبر عنها في صورة قيمة المتغيرات المستقلة .

ويتطلب تحليل التمايز معرفة مسبقة بالعناقيد (المجموعات محل الدراسة) ، ويتم خضوع هذه المجموعات لعملية دراسة محددة بدقة ولكل مجموعة على حدة ، حيث أن كل مجموعة تكون منفصلة عن المجموعات الأخرى وغير مترابطة معها .

كما يعتمد هذا الأسلوب على الوصول لقيمة واحدة تعرف بـ $Z - Score$ والتي تمثل ترجمة للعديد من الأبعاد المختلفة للحالة

ثانياً: أسلوب تحليل الانحدار المتعدد

المتغير التابع متغيراً كمياً ، ويساعد على التنبؤ بقيمة هذا المتغير في المستقبل من خلال بيان اثر المتغيرات المستقلة على قيمته .

يستخدم أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أساساً كوسيلة لدراسة العلاقات بين عدة متغيرات مستقلة ومتغير تابع واحد ، يعد أسلوب الانحدار أسلوباً كمياً يتم إتباعه عندما يكون

معلومات فحص دقيق قبل إجراء عملية التحليل الإحصائي ، كما يختلف التحليل العنقودي عن المقاييس السابقة بأنه يستخدم لأغراض التقسيم والتصنيف وليس له أى اختبار إحصائي .

وعدم وجود أى اختبار إحصائي له يعتبر من أهم ما يميز هذا الأسلوب إذ أنه لا يحتاج إلى اختبار مدى معنوية النتائج ولكن يتم اخذ النتائج كما هي واعتبارها معنوية .

وعلى النقيض من أسلوب تحليل التمايز وتحليل الانحدار فإن عملية التحليل العنقودي لا تتطلب وجود بيانات مسبقة عن المجموعات العنقودية لأى من مفرداتها ، حيث يتم اقتراح عدد من المجموعات العنقودية من خلال مجموعة من البيانات المتوافرة فعلا ولا يشترط وجود معلومات مسبقة ، ولكن الملاحظ أن التحليل العنقودي يتعارض مع كلا من تحليل التباين والارتباط والتحليل العاملي ، وذلك لأنه لا يتطلب فحص أى بيانات أو

نتائج التحليل الإحصائي:

التنبؤ بالأزمات المالية التى تتعرض لها شركات التأمين ، وقد قام الباحث بحساب هذه المؤشرات المالية طبقا للبيانات المالية التى تم جمعها من الشركات محل الدراسة خلال الفترة من ١٩٩٧/٩٦ - ٢٠٠٨/٢٠٠٧ . والجدول التالي يبين المؤشرات المالية المستخدمة فى التحليل الإحصائي:

لقد تم تحديد مجموعة من المؤشرات المالية التى أثبتت فاعليتها فى مجال تقييم الأداء المالى لشركات التأمين على الحياة والتي تستخدم من قبل الهيئة المصرية للرقابة على التأمين (الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، إدارة التحليل المالى) ، وتم استخدام ١٣ مؤشرا ماليا فى تقييم الأداء المالى لشركات التأمين التى تراول التأمين على الحياة بغرض

جدول رقم (٢)

المؤشرات المالية المستخدمة فى التنبؤ بالأزمات المالية فى شركات التأمين

التي تراول تأمينات الحياة

رمز المؤشر	وصف المؤشر
X ₁	١- معدل التغير فى صافي الأقساط : صافي الأقساط للعام الحالي - صافي الأقساط للعام السابق = صافي الأقساط للعام السابق
X ₂	٢- معدل الربحية : الفائض = الأقساط المباشرة

X _٣	٣- معدل الإلغاءات: عدد الوثائق الملغاة = $\frac{\text{عدد الوثائق الملغاة}}{\text{عدد الوثائق السارية}}$
X _٤	٤- معدل العمولات وتكاليف الإنتاج : العمولات وتكاليف الإنتاج = $\frac{\text{العمولات وتكاليف الإنتاج}}{\text{الأقساط التجارية الجديدة}}$
X _٥	٥- معدل المصروفات الإدارية العمومية : المصروفات الإدارية والعمومية = $\frac{\text{المصروفات الإدارية والعمومية}}{\text{إجمالي الأقساط المباشرة}}$
X _٦	٦- معدل التكلفة الكلية : العمولات وتكاليف الإنتاج + المصروفات الإدارية والعمومية = $\frac{\text{العمولات وتكاليف الإنتاج + المصروفات الإدارية والعمومية}}{\text{إجمالي الأقساط المباشرة}}$
X _٧	٧- معدل العائد من الاستثمارات : العائد من الاستثمارات = $\frac{\text{العائد من الاستثمارات}}{\text{متوسط الاستثمارات}}$
رمز المؤشر	وصف المؤشر
X _٨	٨- حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول: حقوق المساهمين = $\frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{إجمالي الأصول}}$
X _٩	٩- معدل نمو محفظة تأمينات الحياة مبالغ التأمين (فردى) : قيمة الوثائق آخر العام - قيمة الوثائق أول العام = $\frac{\text{قيمة الوثائق آخر العام} - \text{قيمة الوثائق أول العام}}{\text{قيمة الوثائق أول العام}}$
X _{١٠}	١٠- معدل نمو محفظة تأمينات الحياة مبالغ التأمين (جماعي) : قيمة الوثائق آخر العام - قيمة الوثائق أول العام = $\frac{\text{قيمة الوثائق آخر العام} - \text{قيمة الوثائق أول العام}}{\text{قيمة الوثائق أول العام}}$
X _{١١}	١١- حقوق الملكية / إجمالي الأصول : حقوق الملكية = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$
X _{١٢}	١٢- حقوق المساهمين/ المخصصات الفنية: حقوق المساهمين = $\frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{المخصصات الفنية}}$
X _{١٣}	١٣- معدل التخفيض في حقوق المساهمين: حقوق المساهمين للعام الحالي - حقوق المساهمين للعام السابق = $\frac{\text{حقوق المساهمين للعام الحالي} - \text{حقوق المساهمين للعام السابق}}{\text{حقوق المساهمين في العام السابق}}$

الأداء المالي فيما بينها بينما يوجد اختلاف معنوي في الأداء المالي للشركات بين المجموعتين .

ولقد استخدم الباحث البرنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات ، حيث تم إختلال كافة المؤشرات المالية المحسوبة ثم تشغيل التحليل العنقودي على هذه المؤشرات المالية . وبناء على مدى تقارب المؤشرات المالية من بعضها البعض يقوم البرنامج بتحديد عدد المفردات (الشركات) التي تقع داخل كل مجموعة .

الجدول التالي يبين متوسطات المؤشرات المالية داخل كل مجموعة وكذلك الأوزان المرجحة لكل مؤشر على حدة وكذلك مجموع هذه الأوزان لكل مجموعة حتى يتسنى لنا تحديد مدى تعرض أو عدم تعرض المجموعة للزمامات المالية وذلك من خلال نتائج التحليل العنقودي.

جدول رقم (٣)

متوسطات المؤشرات المالية داخل المجموعات والأوزان المرجحة لها

المجموعة الثانية		المجموعة الأولى		المؤشرات المالية
الوزن	المتوسط	الوزن	المتوسط	
٢	٤٨,٨٢	١	٢٥,٠٢	X_1
١	٩-	٢	٨,٠٣	X_2
١	٦,٥٦	٢	٦,٥٢	X_3
٢	٤٥,٢	١	٩٤,٥٧	X_4
١	١٣,٩٥	٢	١٠,٩٧	X_5
١	٢٦,٩٤	٢	٢٣,٥٦	X_6
١	٩,٩١	٢	١١	X_7

قد قام الباحث بتطبيق أسلوب التحليل العنقودي لتحقيق هذا الهدف . حيث أن هذا الأسلوب يتيح تحديد مجموعات أو عناقيد من الشركات بحيث لا يوجد اختلافات معنوية بين الشركات داخل المجموعة (فيما يتعلق بالمتغير محل الدراسة) . ويرتبط التحليل العنقودي بتحديد عدد العناقيد أو المجموعات التي تعكس بأكبر قدر من الواقعية - الاختلافات في الأداء المالي بين الشركات المختلفة. وتتمثل القاعدة العامة في هذا الشأن في اختيار عدد العناقيد بحيث تؤدي زيادة هذا العدد إلى ارتفاع كبير في معامل التشابه الذي يتم حسابه طبقاً لإجراءات أسلوب التحليل العنقودي .

وقد قام الباحث بفحص معاملات التشابه وتبين من ذلك أن الشركات محل الدراسة يمكن تمثيلها من خلال مجموعتين من العناقيد ، تشمل كل مجموعة عدداً من الشركات التي لا يوجد اختلاف معنوي في

٢	١٦,٣٢	١	١١,١٣	X _٨
٢	٣٥,٣٣	١	١١,١٨	X _٩
٢	٥٧,٠٢	١	٣,٣١	X _{١٠}
١	٢,٩٦-	٢	١,٧٤	X _{١١}
١	٩,٠٥-	٢	٤١,٥٤	X _{١٢}
١	٤,٤٥	٢	٦,٢٨	X _{١٣}
١٨		٢١		مجموع الأوزان المرجحة

المصدر: من نتائج تحليل العنقودي للبيانات باستخدام spss.

من الجدول السابق يتضح لنا مايلي:

٢- تم اعتبار المجموعة الثانية هي المجموعة التي تتعرض لآزمات مالية (المجموعة ذات الأداء المالي الضعيف) ، حيث حصلت على مجموع أوزان مرجحة اقل وهو (١٨).

١- تم اعتبار المجموعة الأولى هي المجموعة التي لا تتعرض لآزمات مالية (المجموعة ذات الأداء المالي القوي) ، حيث حصلت على مجموع أوزان مرجحة اعلى وهو (٢١).

تم تحديد عضوية كل شركة داخل المجموعة التي تنتمي طبقا لعدد السنوات الواقعة داخل المجموعة كما يلي:-

والجدول التالي يوضح المجموعتين اللتين تم تكوينهما وعدد السنوات التي ظهرت بها كل شركة داخل المجموعة الواحدة ، وذلك على اعتبار أن كل سنة تمثل مفردة في التحليل وقد

جدول رقم (٤)

نتائج التحليل العنقودي لجميع المؤشران المالية المستخدمة

الشركة	المجموعة الأولى (لا تعاني من آزمات مالية)	المجموعة الثانية (تعاني من آزمات مالية)	اجمالي السنوات	المجموعة التي تنتمي إليها الشركة
مصر للتأمين	٩	٢	١١	مجموعة الشركات التي لا تعاني من آزمات مالية
الشرق للتأمين	٥	٦	١١	مجموعة الشركات التي تعاني من آزمات مالية
التأمين الأهلية	٧	٤	١١	مجموعة الشركات التي لا تعاني من آزمات مالية
قناة السويس للتأمين	٥	٦	١١	مجموعة الشركات التي تعاني من آزمات مالية

المهندس للتأمين	٩	٢	١١	مجموعة الشركات التي لا تعاني من أزمات مالية
الدلتا للتأمين	١١	٠	١١	مجموعة الشركات التي لا تعاني من أزمات مالية
الأمريكية الفرعونية للتأمين	٨	٢	١٠	مجموعة الشركات التي لا تعاني من أزمات مالية
التجاري الدولي للتأمين	٣	٥	٨	مجموعة الشركات التي تعاني من أزمات مالية

المصدر: من نتائج تحليل العنقودي للبيانات باستخدام spss.

وبناء على ذلك وباستخدام التحليل العنقودي تم تحديد عضوية كل شركة من الشركات الثمانية إلى المجموعة الخاصة بها بناء على المتوسط العام لكل مؤشر من المؤشرات المالية الـ ١٣ المستخدمة في الدراسة خلال فترة الدراسة وهي ١٩٩٧/١٩٩٦ - ٢٠٠٨/٢٠٠٧ والأوزان الترجيحية لتلك المتوسطات ، وبناء على ذلك فإنه يمكن ملاحظة أن معظم شركات التأمين المصرية التي تمارس تأمينات الحياة (عددها خمس شركات) ، وهي: شركة مصر للتأمين ، شركة التأمين الأهلية ، شركة المهندس للتأمين ، شركة الدلتا للتأمين ، الشركة الفرعونية الأمريكية للتأمين ، جاءت ضمن مجموعة الشركات التي لاتعاني من أزمات مالية (المجموعة ذات الأداء المالي القوي) ، حيث يوجد بينها تشابه واضح وتقارب بين المؤشرات المالية المستخدمة في التحليل . أما شركات التأمين المصرية التي تمارس تأمينات الحياة (عددها ثلاث شركات) ، وهي: شركة الشرق للتأمين ، شركة قناة السويس للتأمين ، شركة التجاري الدولي للتأمين ، جاءت ضمن

نلاحظ من الجدول السابق أن عدد السنوات التي فسمت السنوات على أساسها داخل المجموعات تقل عن عدد السنوات الخاضعة للدراسة ، كما في الشركات السنة الأولى قلت السنوات التي خضعت للدراسة إلى ١١ سنة ، بينما في الشركة السابعة قلت السنوات التي خضعت للدراسة إلى ١٠ سنوات ، بينما في الشركة الثامنة قلت السنوات التي خضعت للدراسة إلى ٨ سنوات ، ويرجع ذلك إلى أن البرنامج الإحصائي يقوم بإستبعاد السنوات التي لم يتم حساب أي من المؤشرات عنها (حتى ولو مؤشر واحد) ، وذلك حتى لاتؤثر هذه المؤشرات غير المحسوبة والمستبعدة على عضوية الشركة داخل إحدى المجموعات المكونة.

وقد قام الباحث بتحديد عضوية كل شركة إلى المجموعة التي تنتمي إليها بناء على عدد السنوات التي ظهرت بها الشركة داخل المجموعة الواحدة ، فالشركة التي يظهر لها أكبر عدد من السنوات داخل إحدى المجموعات تعتبر منتمية إلى هذه المجموعة.

، حيث يوجد أيضا بنها تشابه واضح
للمجموعتين وفقا لهذه المؤشرات المالية
المستخدمة في الدراسة.

والجدول التالي يوضح نتائج تحليل
التباين في اتجاه واحد One-Way
ANOVA لكل متغير من المتغيرات
باستخدام المجموعات النهائية ، ويعطى
متوسطات للمربعات بين المجموعات في
عمود المجموعة Cluster ، بينما يعطى
متوسطات للمربعات داخل المجموعات في
عمود الخطأ Error ، وكذلك مستوى دالة
الاختبار f والتمثلة في p. Value (تحت
عنوان sig. f).

مجموعة الشركات التي تعاني من أزمات
مالية (المجموعة ذات الأداء المالي الضعيف)
وتقارب بين المؤشرات المالية المستخدمة في
التحليل. بينما يوجد اختلاف بين المجموعتين
من حيث المؤشرات المالية المستخدمة.

وبناء على ما سبق فإن هذه النتائج تشير
إلى صحة الفرض المستخدم في الدراسة ،
حيث أمكن تحديد مجموعتين متميزتين من
الشركات ، تشمل كل مجموعة منها على عدد
من الشركات التي لا يوجد فيما بينها اختلاف
معنوي في الأداء المالي وفقا لجميع المؤشرات
للمالية ال ١٢ المستخدمة في الدراسة ، وفي
نفس الوقت يوجد اختلاف معنوي بين

جدول رقم (٥)

جدول تحليل التباين ANOVA

Sig. f	قيمة f	Error		Cluster		المؤشرات المالية
		df	Mean Square	df	Mean Square	
٠,٠٠١	٢,٧٧	٨٠	٣٤٦٦,٨	١	٩٦١٥,٢	X _١
٠,٠٠٠	١٦,٢٩	٨٠	٣٠٢,٢	١	٤٩٢٢,٨	X _٢
٠,٩٦٨	٠,٠٠٢	٨٠	١٩,٦	١	٠,٠٣١	X _٣
٠,٠٠٣	٩,٢١	٨٠	٤٤٩٢,٧	١	٤١٣٨٣,٢	X _٤
٠,٠٢٤	٥,٢٩	٨٠	٢٨,٤	١	١٥٠,٣	X _٥
٠,١٥٨	٢,٠٣	٨٠	٩٥,٦	١	١٩٤,١	X _٦
٠,٠١٦	١,٩٩	٨٠	١٠,٢	١	٢٠,١	X _٧
٠,٠٣٩	٠,٧٢	٨٠	٦٣٥,٧	١	٤٥٧,٧	X _٨
٠,٠٦٥	٣,٥	٨٠	٢٨٣٢,١	١	٩٩٠٦,٤	X _٩
٠,٠٠٣	٩,٦	٨٠	٥١٢٢,٥	١	٤٨٩٧٤,٩	X _{١٠}
٠,٥٢٤	٠,٤١١	٨٠	٩١١,٣	١	٣٧٤,١	X _{١١}

٠,٠٠٠	٤٢,٨٩	٨٠	٦٨٩٥,٩	١	٢٩٥٧٣٩,٩	X_{12}
٠,٢٩٥	١,١١	٨٠	٥١,٦	١	٥٧,٤	X_{13}

المصدر: من نتائج تحليل العنقودي للبيانات باستخدام spss.

٥- معدل العائد على الاستثمار (X_7).
٦- حقوق المساهمين/ اجمالي الأصول
(X_8).

٧- معدل نمو محفظة تأمينات الحياة
"جماعي" (X_{10}).

٨- حقوق المساهمين/ المخصصات الفنية
(X_{12}).

نلاحظ من الجدول السابق أن أهم المتغيرات التي استخدمت في التصنيف والتنبؤ هي:

١- معدل التغير في صافي الأقساط
(X_1).
٢- معدل الربحية
(X_2).

٣- معدل العمولات وتكاليف الإنتاج
(X_3).
٤- معدل التكلفة
الإجبارية (X_6).

خلاصة البحث نتائج:

ضوء المؤشرات المالية التي تتبعها الهيئة المصرية للرقابة على التأمين.

يعتبر التحليل المالي هو أداة هيئات الإشراف والرقابة على التأمين في مراقبة أعمال شركات التأمين في استخدام أموال حملة الوثائق واستثمارها ، فلا بد أن تكون الرقابة من خلال مؤشرات مالية مناسبة لطبيعة هذا النشاط وأهدافه ، لقياس مدى نجاح أو فشل هذه الشركات وهو ما يطلق عليه الملاءة المالية التي هي في شركات التأمين وإعادة التأمين تحدد بمقدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها كاملة عند المطالبة بها ومدى استعدادها لدفع مبالغ التعويضات الكبيرة فوراً دون أن تؤدي عملية السداد إلى تعثر أو إفلاس الشركة.

ويقوم قطاع التأمين بدور هام في تنمية الاقتصاد القومي ولذلك فتحليل نتائج وتقييم أداء هذه القطاع يكتسب أهمية كبيرة حيث أن شركات التأمين تتعامل في أموال الغير ، فيعتبر التحليل المالي وتقييم الأداء في هذه المؤسسات وسيلة للمساعدة في تحقيق العديد من الأهداف.

في السنوات الأخيرة تعرضت كثير من شركات التأمين في دول كثيرة إلى توقفها عن ممارسة النشاط نتيجة لتعرضها لازمات مالية أدت إلى عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ، مما أظهر أهمية وجود أساليب إحصائية متقدمة للتنبؤ بمدى مقدرة على مواجهة التزاماتها وفق استحقاقاتها ، وسوف نقدم في هذا البحث نموذج كمي للتنبؤ بالأزمات المالية التي قد تواجهها بعض الشركات في

للمراكز المالية لشركات التأمين العاملة في السوق المصري
تدخل هيئة الإشراف والرقابة على التأمين
بفحص مراكزها المالية.

استخدم الباحث ١٣ مؤشرا ماليا تم حساب قيمهم من خلال البيانات المالية للشركات محل للدراسة والمنشورة في الكتاب الاحصائي السنوي الصادر عن الهيئة المصرية للرقابة على التأمين وذلك خلال الفترة من ١٩٩٧/١٩٩٦ - ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وباستخدام التحليل العقودي توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- المجموعة الثانية : مجموعة الشركات ذات الأداء الجالى الضعيف (التي تعاني من أزمات مالية) تشمل : شركة الشرق للتأمين ، شركة قناة السويس للتأمين ، شركة التجاري الدولي للتأمين.

للسر المالي وسرعة العمل على إعادة إصلاح المسار المالي للشركة في ضوء استراتيجيات المنافسة العالمية.

استخدم الباحث أسلوبا إحصائيا جديدا وهو أسلوب التحليل العقودي لتطوير التحليل المالي بغرض التنبؤ بالأداء المالي وسلامة والتي تزاول التأمين على الحياة ، والذي من خلاله تم تقسيم الشركات الى مجموعتين متباينتين في الأداء وهما المجموعة الأولى وهي المجموعة ذات الأداء الجالى القوي (التي لا تعاني من أزمات مالية) والمجموعة الثانية وهي المجموعة ذات الأداء الجالى الضعيف (التي تعاني من أزمات مالية) ، وذلك بغرض التنبؤ بالأزمات المالية التي قد تتعرض لها شركات التأمين في المستقبل ، كما انه يسمح بتحديد مجموعة الشركات التي تحتاج إلى

- المجموعة الأولى : مجموعة الشركات ذات الأداء الجالى القوي (التي لا تعاني من أزمات مالية) تشمل : شركة مصر للتأمين ، شركة التأمين الأهلية ، شركة المهندسين للتأمين ، شركة الدلتا للتأمين ، الشركة الأمريكية الفرعونية للتأمين.

وأخيرا يوصى الباحث بأهمية وجود نموذج كمي لتقييم المراكز المالية لشركات التأمين والتحقق من سلامتها تجنباً لتعرض اي من الشركات لآزمات مالية قد تؤدي الى تعرضها

مراجع البحث

أولاً: المراجع باللغة العربية:

(١) الكتب:

- الأيجي ، كوثر ، "دراسات فى المحاسبة الإدارية: التحليل المالى فى المشروعات" ، بدون ناشر ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .
- الزبيدى ، حمزة محمود ، "التحليل المالى: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل" ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان ، الأردن ، ٢٠٠٠ .
- عبده ، السيد عبد المطلب ، " التحليل المالى فى التأمين على الحياة " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

(٢) الدوريات والمقالات:

- ابوبكر ، عيد احمد ، "نموذج كمى لقياس الكفاءة المالية فى التأمين على الحياة" ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، ١٤ ، ٢٠٠٦ .
- الجمل ، محمود عبد العزيز ، "استخدام التحليل العنقودى لتقييم الأداء التنظيمى ودراسة للاستجابات الإدارية لانخفاض مستوى الأداء فى قطاع الأعمال الصناعى" ، المجلة العلمية لكلية التجارة ، جامعة أسيوط ، ٢٩٤ ، ٢٠٠٠ .
- الخولى ، حسنى احمد ، " إدارة الأزمات المالية بشركات التأمين بالتطبيق على فرع التأمينات العامة بشركات التأمين المصرية" ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنى سويف ، ع ٤ ، ٢٠٠٦ .
- السمسطاوى ، محمد صلاح الدين ، "تقييم أداء شركات التأمين فى السوق المصرى" ، المؤتمر الدولى السابع عشر ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، ورقة عمل ، ٢٠٠٣ .
- المنصورى ، محمد توفيق ، " نظام الإنذار المبكر والتنبؤ بملاءة شركات التأمين (نموذج كمى) " ، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، س٢٦ ، ع٣٤ ، ١٩٨٦ .
- حسنين ، معوض حسن والبسيونى ، محمد يحيى والمنصورى ، محمد توفيق ، " قياس الملاءة المالية لشركات التأمين الكويتية " ، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ع٣٩ ، ١٩٩٠ .
- حسين ، محمد نادى عزت، "تطبيق معايير تقييم الأداء على شركات التأمين فى السوق المصرى طبقا للاتجاهات الحديثة (دراسة مقارنة)" ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنى سويف ، ع ٤ ، ٢٠٠٦ .

- خيرى سليم ، "سوق التأمين المصرى من الأسواق الواعدة خاصة شركات التأمين على الحياة" ، جريدة الأهرام المصرية ، ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٤.
- سليمان ، عفاف محمد ، "استخدام التحليل العنقودى فى تقييم الأداء المالى لشركات التأمين : دراسة تطبيقية على سوق التأمين الاردنى" ، مجلة للدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة بنى سويف ، جامعة للقاهرة ، ع٣ ، ٢٠٠٥.
- عبد البارى ، طارق عزت ومحمود ، أسامة حنفى ، "استخدام نظرية الفازى والانحدار اللوجيستى فى تقييم الأداء المالى لشركات التأمين المصرية" ، مجلة الدراسات المالية والتجارية (العلوم الإدارية) ، كلية التجارة بنى سويف ، جامعة القاهرة ، ع٣ ، ٢٠٠٣ .
- عبد الحميد ، عادل منير والزيات ، أحمد سالم وحربى ، جلال عبد الحليم ، " الانحدار المتعدد كوسيلة للحكم على الملاءة المالية لشركات التأمين" ، للمجلة العلمية لكلية التجارة ، جامعة أسيوط ، س١٣ ، ع١٩ ، يونيو ١٩٩٣ .
- _____ ، " محددات أداء شركات التأمين الكويتية: دراسة تحليلية " ، المجلة العربية للعلوم الإدارية ، جامعة الكويت ، م٥ ، ع٢ ، مايو ١٩٩٨ .
- عمار ، منى محمد ، " الاتجاهات الحديثة لقياس الملاءة المالية لشركات التأمين : نموذج كمي " ، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ع٥٣ ، س٣٨ ، ١٩٩٨ .
- فضالة ، أبو الفتوح على ، " مؤشرات تقييم الأداء فى قطاع التأمين على الحياة " ، المؤتمر العلمى للمحاسبين المصريين " آفاق التطوير المحاسبى فى مصر " ، القاهرة ، ٢٤-٢٥ ابريل ١٩٩٣ .
- مظهر ، مصطفى كمال إسماعيل ، " دور النسب المالية فى تقدير مستقبل قطاع التأمين فى ج.م.ع. " ، المؤتمر الدولى ، الصناعة للتأمينية فى العالم الاسلامى : واقعها ومستقبلها ، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامى ، جامعة الأزهر ، ١٧-١٩ مارس ٢٠٠١ .

(٣) الرسائل:

- ابوبكر ، عيد احمد ، " استخدام الأساليب الكمية فى قياس وإدارة الأخطار المؤثرة فى الملاءة المالية لشركات التأمين المصرية : بالتطبيق على التأمينات العامة " ، رسالة دكتوراه فى التأمين غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ .
- جودة ، محمد عبد المنعم ، "نظام مقترح للتحليل المالى لشركات التأمين المباشر فى مصر" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٣

- عرفة ، حسن مصطفى إبراهيم ، أسلوب مقترح لتقييم شركات التأمين المباشر: بالتطبيق على التأمينات العامة بالسوق المصري ، رسالة ماجستير فى التأمين غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، ٢٠٠٦ .

(٤) أخرى:

- الكتاب الإحصائي السنوي عن نشاط سوق التأمين فى مصر ، الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، سنوات مختلفة .
- الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، إدارة التحليل المالى ، مذكرة داخلية .

ثانيا: المراجع الأجنبية:

(١) BOOKS:

- Brian Everitt , Sabine Landau , & Morven Leese, "Cluster Analysis" , ٤th.ed., John Wiley & Sons , UK., ٢٠٠١ .
- Leonard Kaufman, " Finding Groups Data: An Introduction to Cluster Analysis" , Wiley Series in Probability and Statistics, ٢٠٠٣ .
- Mark S., Alderfer, " Cluster Analysis: Quantitative Applications the Social Sciences" , Amazon Pub., UK., ٢٠٠١ .
- Michael , W., Berry , " Survey of Text Mining : Clustering , Classification and Retrieval " , John Wiley & Sons , UK., ٢٠٠١ .

(٢) PERIODICALS:

- Brockett Patrick ,L. , Cooper, W. W., Golden Linda, L., Rousseau John , J., & Wang, Yuying , "Evaluating Solvency Versus Efficiency Performance and Different Forms of Organization Performance and Marketing in US Property-Liability Insurance Companies" , European Journal of Operation Research , Vol., ١٥٤ , No., ٢ , Apr., ٢٠٠٤ .
- Kramer, Bert, "A Model For the Evaluation of Non- Life Insurance Companies" , European Journal of Operation Research , Vol., ٩٨ , No., ٢ , Apr., ١٩٩٧ .
- Swiss Re; "Annual Report ٢٠٠٤: business report" , pp. ١٥-١٧ .

The development of financial analysis by using quantitative methods
for predicting financial crisis in the life insurance companies
(Applied to the Egyptian insurance market)

D. Eid Ahmed Abu Bakr

Abstract

crisis, which may be exposed to insurance companies in the future, it also allows select group of companies which require the intervention of the Egyptian Insurance Supervisory Authority examine their financial positions.

The researcher used ١٢ indicators financially values were calculated from the financial statements of the companies studied and published in the Annual Statistical Book published by the Egyptian Insurance Supervisory Authority, during the period of ١٩٩٦/١٩٩٧ - ٢٠٠٧/٢٠٠٨ and using a cluster analysis study found the following results:

- Group I: Group of companies with strong financial performance (which does not suffer from financial crisis), including: Misr Insurance Company, Al Ahlia Insurance Company, Al Mohandas Insurance Company, Delta Insurance Company, and Alico Insurance Company.
- Group II: Group of companies with weak financial performance (which suffered from financial crisis) include: Al Chark Insurance Company, Suez Canal Insurance Company, and CIBC Insurance.

The insurance sector plays an important role in the development of national economy, so Analysis of the results and assess the performance of insurance companies is of great significance as these companies dealing in insured funds, is considered the financial analysis of these companies as a means of assistant management in financial crisis and to identify strengths on which to focus and develop their, and identify weaknesses that must be overcome.

Researcher used a new method of statistical cluster analysis method for the development of financial analysis for forecasting the financial performance and integrity of the financial positions of insurance companies working in the Egyptian market, which engaged in life insurance, and through which the companies were divided into two different sets of performance, the first group a group with strong financial performance (which does not suffer from financial crisis) and the second group, a group with weak financial performance (which suffered from financial crisis), in order to predict financial